Distr.
GENERAL

A/38/368
14 September 1983
ARABIC
ORIGINAL:ENGLISH/FRENCH/
RUSSIAN/SPANISH

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة الثامنة والثلاثون
البند ٦٢ (ط) من جدول الأعمال المؤقت*

نزع السلاح العام الكامل : التدابير الرامية الى توفير المعلومات الموضوعية عن القدرات العسكرية

تقرير الأمين العام

المحتويات

	الصفحة
أولا - مقدمة	٣
ثانيا - الردود الواردة من الحكومات	٤
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	٤
المانيا (جمهورية - الاتحادية)	٦
البرتغال	٨
جمهورية افريقيا الوسطى	١٠
جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية	١٢
جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية	١٤
زامبيا	١٦
السويد	١٧
فنلندا	١٨
كندا	١٩

* A/38/150 .

Digitized by UNOG Library

المحتويات (تابع)

الصفحة

كولومبيا ٢١
النرويج ٢٢
النمسا ٢٤
اليابان ٢٩

../..

Digitized by UNOG Library

أولا - مقدمة

١ - اعتمدت الجمعية العامة في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ القرار ٣٧/٩٩ زاي الذي ينص منطوقه على ما يلي :

" ان الجمعية العامة ،

" . . .

" ١ - تطلب الى جميع الدول ، وخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية وغيرها من الدول ذات الأهمية العسكرية ، أن تنظر في اتخاذ تدابير اضافية لتيسير توفير معلومات موضوعية عن القدرات العسكرية بالاضافة الى تقييمات موضوعية لهذه القدرات ؛

" ٢ - تدعو جميع الدول الى ابلاغ الأمين العام بآرائها ومقترحاتها بشأن مثل هذه التدابير ؛

" ٣ - ترجو من الأمين العام أن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين تقريرا يتضمن أولا ، ردود الدول الأعضاء المطلوبة بموجب الفقرة ٢ أعلاه وثانيا تحليلا أوليا يقوم على أساس تلك الردود للدور الذي يمكن أن تؤديه الأمم المتحدة في اطار التدابير الرامية الى تيسير توفير معلومات موضوعية عن القدرات العسكرية وعلى تقييمات موضوعية لهذه القدرات " .

٢ - وعملا بالفقرة ٣ من القرار المذكور أعلاه ، يقدم الأمين العام هنا الردود التي تلقاها من ١٤ دولة من الدول الأعضاء . وقد أشارت ثمانية من هذه الردود ، بينها رد جمهورية المانيا الاتحادية نيابة عن الدول العشر أعضاء الاتحاد الأوروبي ، الى الدور الذي يمكن أن تضطلع به أجهزة الأمم المتحدة الحالية والفوائد التي يمكن أن تستمد من خبرة الأمم المتحدة في هذا المجال لتحقيق أغراض القرار . وكان من رأي ثلاث من الدول انه لن يكون من المفيد اتخاذ تدابير خاصة واقحام الأمم المتحدة في هذا المجال . وأشارت احدى الدول الى الدراسات التي تقوم بها الأمم المتحدة والتي ترى هذه الدولة انها تتيح الوسائل والتدابير اللازمة لتيسير تقدير المعلومات الموضوعية عن القدرات العسكرية . ولم تفصح بقية الردود عن آراء محددة في الموضوع .

٣ - ويعتقد الأمين العام ، ازاء تعقد الموضوع ، أنه لا بد من توافر عدد كبير من الردود حتى يمكن تحليل الدور الذي يمكن ان تؤديه الأمم المتحدة في اطار التدابير الرامية الى تيسير توفير المعلومات الموضوعية عن القدرات العسكرية والتقييم الموضوعي لهذه القدرات وفقا لنص الفقرة ٣ من القرار المذكور أعلاه .

Digitized by UNOG Library

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

[الأصل : بالروسية]
[٢٤ أيار/مايو ١٩٨٣]

١ - ان القرار يؤكد بين جملة أمور الآثار الضارة لسباق التسلح ولا سيما سباق التسلح النووى والحاجة الى اتخاذ تدابير لتعزيز السلم وبناء الثقة فيما بين الدول . وتتمشى هذه الآراء مع الموقف الذى يتخذه الاتحاد السوفياتي .

٢ - واليوم لا توجد ولا يمكن أن توجد أى مشكلة أكثر أهمية من اتخاذ تدابير فورية وعاجلة لوقف انزلاق البشرية نحو الهاوية النووية ووضع حد لسباق التسلح والانتقال الى اتخاذ تدابير حقيقية لخفض التسلح . وفي الوقت نفسه فان كبح سباق التسلح وتطبيع الحالة الدولية هما أهم الطرق لبناء الثقة فيما بين الدول ، ودونهما يستحيل حتى التقليل من خطر الحرب .

٣ - وهذا هو الغرض من المبادرات المحددة التي اتخذها الاتحاد السوفياتي . فقد اقترح في الاعلان السياسي للدول الأطراف في معاهدة وارسو الذى اعتمد في براغ في ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٣ برنامجا واسعا من التدابير يهدف الى وقف سباق التسلح والتخلص من الأسلحة ، ولا سيما الأسلحة النووية . واظهارا لنواياه الطيبة ، اتخذ الاتحاد السوفياتي مرارا كذلك خطوات هامة من جانبه فقط بهدف التقليل من امكانية وقوع مواجهة عسكرية وتعزيز جو الثقة . ومما له أهمية خاصة بين هذه الخطوات تعهد الاتحاد السوفياتي بألا يكون البادئ باستخدام الأسلحة النووية .

٤ - ان تبادل المعلومات عن الأسلحة والقوات المسلحة المشار اليه في قرار الجمعية العامة ٣٧/٩٩ زاى ليس فقط داخلا في عملية نزع السلاح بل قد يكون في الواقع أمرا مرغوبا فيه ومجديا وسوف يساعد على تعزيز الثقة الدولية . ويتبين هذا بصفة خاصة من تجربة اعداد وتنفيذ اتفاقات الحد من الأسلحة المبرمة من قبل . والمهم هو أن يرتبط هذا التبادل للمعلومات بتدابير محددة لنزع السلاح ارتباطا لا فكاك له وألا يتم بوصفه خطوة تمهيدية معزولة من نوع ما .

٥ - وعلى أى حال ففي السنوات الأخيرة بدأت البلدان الغربية الرئيسية ، ولا سيما الولايات المتحدة ، حشدا للسلاح لم يسبق له مثيل في محاولة للقضاء على التوازن العسكرى القائم وتحقيق تفوق على الدول الاشتراكية . وهذه الحقيقة ، وليس الافتقار الى المعلومات عن القدرات العسكرية ، هي السبب في أن المفاوضات بشأن كثير من المشاكل المحددة المتعلقة بالحد من الأسلحة ونزع السلاح قد توقفت عموما وأن المفاوضات الجارية الآن لا تحقق أى تقدم من الوجهة العملية . وينطبق هذا على المفاوضات الجارية بين الاتحاد

Digitized by UNOG Library

السوفياتي والولايات المتحدة بشأن الأسلحة الاستراتيجية وكذلك على المفاوضات المتعلقة بالأسلحة المتوسطة المدى في أوروبا . أن نجاح هذه المفاوضات ، الذى يؤثر على مصالح أمن جميع الدول ، سيساعد كثيرا في تقليل الخطر النووى .

٦ - ان الافتقار الى الارادة السياسية لوقف سباق التسلح والعزوف عن السعي الى ابرام اتفاقات مقبولة من الجانبين وتستند الى المساواة والأمن المتوازن اللذين تبديهما الولايات المتحدة والبلدان الأخرى في حلف شمال الأطلسي لا يمكن تعويضهما بأى تدفق للمعلومات عن الأسلحة والقوات المسلحة ، ولا بأى استقصاءات بشأن توازن المعلومات العسكرية أو ما الى ذلك .

٧ - وكما يتضح من الحقائق ، فان اثارة مسألة التوسع في تبادل المعلومات العسكرية في عزلة عن اتخاذ تدابير محددة لنزع السلاح هو اسلوب يستخدمه أولئك الذين يعارضون وقف سباق التسلح بغية الاستمرار في تحاشي النظر في جوهر المشاكل ذات الصلة والبحث عن حلول مقبولة من الجانبين . وبالاضافة الى ذلك فانهم هم الذين ، لكي يجدوا بعض التبرير لدربهم المشرب بالروح العسكرية ، يتحدثون عن عدم كفاية المعلومات العسكرية ويلجأون الى التشويه المتعمد للنسبة الحقيقية بين القوات العسكرية ، بما في ذلك الحالة في المجالات التي تكون فيها الحقائق عن الأسلحة ذات الصلة معروفة جيدا ومعترفا بها عالميا . ويصدق هذا بوجه خاص على محاولات الولايات المتحدة انكار وجود توازن بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة في ميدان الأسلحة الاستراتيجية ، ذلك التوازن الذى جرى تعديله بدقة نتيجة لما يقرب من سبع سنوات من المفاوضات بين الطرفين للتحضير لمعاهدة سولت - ٢ وأكده رئيسا الدولتين عند توقيعهم على المعاهدة . ومثل هذه المحاولات لتشويه الحقائق تتعارض تعارضا واضحا مع الفقرة ١٠٥ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، التي دعيت فيها الدول الى تجنب نشر معلومات متعلقة بالتسلح والقوات المسلحة تعلم انها معلومات مزيفة ومغرضة .

٨ - وعلى ضوء هذا ، يكون من المستحيل الموافقة على أن الافتقار الى المعلومات عن القدرات العسكرية للدول هو الذى يؤجج سباق التسلح . وعلاوة على ذلك ، بما أن الولايات المتحدة وبعض دول حلف شمال الأطلسي قد رفضت الاشتراك في مفاوضات بناءة للحد من الأسلحة وحاولت دائما تحقيق تفوقا عسكريا على البلدان الاشتراكية ، فان أى توسع في تبادل معلومات من هذا النوع لن يساعد على تعزيز الثقة المتبادلة ، وليس ذلك فحسب ، بل قد يؤدى الى نتائج عكسية بصورة مباشرة .

٩ - ولهذه الأسباب ، فان الاتحاد السوفياتي لا يعتبر فكرة اتخاذ خطوات خاصة للتوسع في تبادل المعلومات العسكرية واشراك الأمم المتحدة في هذا الموضوع فكرة جيدة .

١٠ - وسوف يستمر الاتحاد السوفياتي ، من جانبه ، في الوقوف بحزم الى جانب اتخاذ تدابير محددة تستهدف الحد من الأسلحة وتعزيز الأمن الدولي وسيستمر في المشاركة بصورة نشطة بقدر الامكان في الجهود الجماعية للدول في هذا المجال .

Digitized by UNOG Library

ألمانيا (جمهورية ـ الاتحادية) *

[الاصـــل : بالانكليزيـــة]
[١٩ نيسان/ابريـــل ١٩٨٣]

يهدى الممثل الدائم لجمهورية ألمانيا الاتحادية لدى الأمم المتحدة تحياته الى الامين العام للأمم المتحدة ، ويقوم بابلاغ ما يلي باسم الدول العشر الاعضاء في الاتحـاد الأوروبي بالاشارة الى قرار الجمعية العامة ٣٧/٩٩ زاى عن " تدابير لتوفير المعلـومـات الموضوعية عن القدرات العسكرية " :

١ - لقد صوتـت الـدول الأعضـاء في الاتحاد الأوروبي تأييدا للقرار ٣٧/٩٩زاى " تدابير لتوفير المعلومات الموضوعية عن القدرات العسكرية " واشتركت ثلاث منها في تقديمه . وتنظر الدول العشر الى القرار بوصفه مساهمة هامة في الجهود المبذولة في اتجاه خفـض مستوى الأسلحة في العالم وبالتالي الانفاق عليها ، مع ضمان عدم تقليل الأمن لجميع الدول .

٢ - وفي رأى الـدول العشـر أن توفـر المعلومات الموضوعية والتي يمكن التحقق منها عن القوة العسكرية للدول هو أحد الشروط الأساسية لاجراء التقدير المناسب لقدراتها العسكرية وللمقاصد التي يمكن استخلاصها منها . ويمكن أن يحول استخدام قدر اكبر من الصراحة والوضوح دون حدوث سوء فهم في هذا الميدان ، وأن يؤدى الى زيادة احتمالات تقليل الشعور المتبادل بعدم الثقة فيما يتعلق بما يمكن انتهاجه من سلوك عسكرى . وينبغي أن تكون التدابير الرامية الى تأمين المعلومات الموضوعية من بين الخطوات الأولى في أى اتفاق بشأن أى تدابير محددة ويمكن التحقق منها لبناء الثقة في القطاع العسكرى ، على نحو ما جرى بحثه في الدراسة التي أجرتها الأمم المتحدة عن هذا الموضوع(١) .

٣ - وفي رأى الـدول العشـر أنـه سيكـون من الأسهل احراز نتائج محددة في المفاوضات بشأن اتفاقات متوازنة ويمكن التحقق منها فيما يتعلق بتحديد الأسلحة ونـزع السلاح اذا ما توافر المزيد من الوضوح عن القوة العسكرية للدول ومن امكانية حساب هـذه القوة . وفضلا عن ذلك فان الشرط الأساسي الذى لا يمكن الاستغناء عنه للتحقق من الامتثال لهذه الاتفاقات هو توفر البيانات المقبولة من الطرفين فيما يتعلق بالموضوع قيد النظر .

٤ - وينبع القـرار عن حق من الافـتراض بأن الجهود المبذولة للحصول علـى معلومات موضوعية وموثوق بها عن القوة العسكرية للدول يجب ألا تبدأ من لاشئ . ولذلـك فسيكون من المفيد تقييم المعلومات المتاحة علانية بالفعل في هذا الميدان . ويشير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ، من جانبهم ، الى العلانية الواسعة النطاق الموجودة في بلدانهم والتي تنعكس على وجه الخصوص في المعلومات المفصلة المقدمة الى برلماناتهم والى الجمهور

---

* باسم الدول العشر الأعضاء في الاتحاد الاوروبي .

Digitized by UNOG Library

عامة . وتشكل نتائج البحوث المستقلة أحد المصادر الهامة للمعلومات الموضوعية ، وتصدر عن الدول العشر توجيهات علمية تحظى بتقدير دولي بفضل ما تقوم به هذه الدول من بحوث للأغراض الأمنية . وفي اطار الأمم المتحدة ينبغي النظر الى وسيلة الابلاغ الدولي عن النفقات العسكرية بوصفها مساهمة هامة تجاه تحقيق الهدف نفسه . ومن أجل جعل هذه الوسيلة نافعة وقيمة بالفعل ، ترى الدول العشر أن من الضرورى أن تتعاون جميع الدول عن طريق الابلاغ عن نفقاتها العسكرية .

٥ - وفي رأى الدول العشر أنه لا يجب تجاهل مبدأ النهج المتوازن وذلك في السعي من أجل ايجاد تدابير اضافية لزيادة المعلومات المتوفرة بالفعل . ولن يتأتي بلوغ الأهداف المشار اليها في البداية الا اذا قامت أيضا تلك الدول التي ظلت حتى الآن شديدة التكتم بتقديم المزيد من المعلومات الموضوعية والتي يمكن التحقق منها عن قوتها العسكرية . وستصبح التحليلات الأمنية أقل قيمة اذا استندت ، بالنسبة لبعض الدول ، الى معلومات دقيقة ومفصلة ، في حين تستند ، بالنسبة للبعض الآخر ، الى التقديرات فقط .

٦ - وتشعر الدول العشر بالتشجيع البالغ لأن عددا كبيرا من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة صوت تأييدا للقرار . وهي على استعداد للمشاركة في الجهود المبذولة لمتابعة هذه المبادرة . وهى حينما تقوم بذلك تضع في اعتبارها الخبرة التي اكتسبها أعضاء مجموعة الدول العشر فيما يتعلق بالمبادرات التي قامت بها الأمم المتحدة بشأن موضوعات مشابهة ، مثل المسائل المتعلقة ببناء الثقة ، والتحقق ، والمسائل المؤسسية . وتعتقد الدول العشر أن بامكان الأمم المتحدة أن تقوم بدور هام في تنفيذ التدابير الرامية الى تأمين معلومات محسنة عن القوة العسكرية وفي تسهيل عملية اجراء تقدير موضوعي للقدرات العسكرية .

Digitized by UNOG Library

البرتغال

[الأصل : بالفرنسية]
[٨ تموز/يوليه ١٩٨٣]

١ - ان عدم وجود معلومات موضوعية عن الامكانات العسكرية للدول ، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية وغيرها من الدول ذات الأهمية من الناحية العسكرية ، يدخل في العلاقات الدولية عنصرا من الشك ، مما قد يدعو مراكز اتخاذ القرار المسؤولة عن شؤون الدفاع ، مع تزايد الارتياب بين الدول ، الى المبالغة في تصوير مستويات عدم منفعة بلدانها . والادراك ، الحقيقي أو المتخيل ، لمستويات عدم المنعة التي تتجاوز أقصى حدود التسامح التي يقررها كل بلد ينحو الى اثارة أفعال تستهدف اعادة ضبط هذه المستويات لتتمشى مع الحدود المقبولة وتتخذ عموما شكل زيادات كمّية ونوعية في القوة العسكرية .

٢ - الا أن هذه الأفعال تولّد الريبة لدى دول أخرى فتميل ، وهي لا تدرك الطابع الحقيقي للنوايا ، الى تفسيرها كتهديد لأمنها هي بحيث تبدأ عملية مطابقة لتلك الموصوفة أعلاه لمعالجة ما تحس به من نواحي قصور في دفاعها .

٣ - وبذلك يكون عدم الثقة المتبادل ، الذى أساسه الشك الناشئ عن عدم كفاية معرفة القوة العسكرية الحقيقية للدول الأخرى وحيل نوايا تلك الدول ، أحد الأسباب الرئيسية لسباق التسلّح .

٤ - وترى الحكومة البرتغالية أن الأعمال الرامية الى تعزيز أو تسهيل تدفق المعلومات الموضوعية بشأن الامكانات والنوايا العسكرية للدول تسهم مساهمة حقيقية في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لبناء ثقة أكبر ، مما يساعد ليس فقط على تخفيف التوترات في العلاقات ولكن أيضا في تسهيل المفاوضات المتعلقة بنزع السلاح وتحديد الأسلحة . الا أنها تسلّم بأن المبادرة المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ٣٧/٩٩ زاى ، والتي أيدتها الحكومة البرتغالية ، تثير عددا من الصعاب ، يتعلق أشدها بأثر المبادرة على أمن الدول .

٥ - لذلك سيكون من الضرورى ، لتأمين نجاح المبادرة ، التوصل الى حل توفيقي يحقق توازنا بين الحاجة الى وضوح أكبر فيما يتعلق بالامكانات والنوايا العسكرية ، من ناحية ، والحق المشروع في الأمن ، من ناحية أخرى ، حتى لا ترى أية دولة ان في المبادرة انتقاصا لأمنها .

Digitized by UNOG Library

٦ - وينبغي أن تكون الابتكارات التكنولوجية في ميدان بحوث المعلومات وتحليلها ونشرها وتقييمها ذات فائدة كبرى في تحقيق مكافحة أكبر في الشؤون العسكرية . ومع ذلك ، سيكون من الضروري ، لكفالة عدم اخلال هذه المبادرة بحق الدول في الأمن ، ان تحدّد بأقصى قدر من الدقة الأهداف المعنية ، وميدان التطبيق ، وما يوجد في ميدان التطبيق من فئات جوهرية للأهداف المعينة ، ومعايير تحليل وتقييم المعلومات المتحصل عليها بالاضافة الى حقوق الدول وواجباتها .

٧ - ويتعين أن تؤدي الأمم المتحدة دورا مركزيا في اجراء الترتيبات اللازمة لبلوغ الأهداف التي اقترحها المجتمع الدولي في القرار المشار اليه أعلاه . وينبغي ، بوجه خاص ، أن يطلب الى المؤسسات القائمة المعنية بنزع السلاح وتحديد الأسلحة الاسهام في مجال مسؤولياتها . ويلزم ، بالتالي ، أن تدرس بعناية الامكانيات التي توفّرها الوكالة الدولية للرصد بالتوابع الاصطناعية في التحقق من الامتثال لاتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة ، وكذلك معهد الأمم المتحدة للبحوث المتعلقة بنزع السلاح ، وادارة شؤون نزع السلاح ؛ وينبغي ايجاد طرق للاستجابة للطلبات الموجهة الى كل منها .

٨ - ونظرا الى الطابع البالغ الحساسية لهذا الموضوع ، سيكون من المستصوب أن تجرى ، في الوقت المناسب ، تجربة عملية تستهدف تقييم المصاعب وايجاد الوسائل لحلها .

٩ - وفي الوقت نفسه ، يمكن أن يمثّل اقرار تدابير بناء الثقة ، حتى أبسطها وأسهلها تنفيذا ، خطوة أولى هامة نحو جعل الشؤون العسكرية أكثر وضوحا . وفضلا عن ذلك ، فان مزايا تلك التدابير امكان التفاوض بشأنها على الصعيد الاقليمي ، مما يتمشى مع حقيقة أن لمعظم التوترات التي تؤثر على الحياة الدولية عنصرا اقليميا بالغ الأهمية .

١٠ - وبالاضافة الى ذلك ، أجريت دراسة بشأن تدابير بناء الثقة وفقا لمقرر صادر عن الجمعية العامة ؛ ويمكن لهذه الدراسة ، التي صدرت في الوثيقة A/36/474 (١) ، أن تشكّل مصدرا مثمرا للاسهام فيما يتعلق بالمفاوضات .

Digitized by UNOG Library

جمهورية افريقيا الوسطى

[الأصل : بالفرنسية]
[٢٢ حزيران /يونيه ١٩٨٣]

١- أمام السباق المطلق العنان نحو التسلح المفرط وخاصة نحو اسلحة التدمير الشامل الأكثر تطورا . وأمام الخطر الكبير الذى يحدق من جراء ذلك بالانسانية ، اصبح نزع السلاح حاجة حيوية وضرورة كبرى . ان العالم يريد السلم ويتطلع اليه بصدق وشرعية ، فالتظاهرات الشعبية التي تنظّم في بعض الاماكن ضد سباق التسلح والاصوات المتزايدة العدد التي ترتفع في اماكن اخرى لادانته ، ليست من قبيل الصدفة المحضة بالرغم من الطابع السياسي والدعائي الذى تتسم به ، بل انها تشهد على حصول وعي حقيقي وذى معنى بالخطر الشبيه برؤيا نهاية العالم ، والذى يمثله هذا السباق ، خاصة السباق نحو الأسلحة النووية والنووية الحرارية . وتمثل هذه التظاهرات صيحة فزع موجهة الى زعماء الدولتين العظميين وكذلك الى جميع البلدان المحبة للسلم والعدل والحرية للتخلي عن خططهم المدمرة للعالم بغية انقاذ الانسانية من كارثة لا رجوع فيها .

٢- واننا نشهد في كل مكان دون حول ولا قوة رغبة الدول المتزايدة في الحصول على أسلحة نووية ، وتدعيمها المتزايد بدون انقطاع لطاقتها العسكرية بغية ضمان قدرتها الدفاعية ، مما يفرض اعباء كبيرة على ميزانياتها الوطنية . وتفيد احصاءات جدية وجديرة بالثقة ان اكثر من ٤ الى ٦ بلايين دولار تنفق يوميا على اقتناء الاسلحة المتزايدة التطور . وان صناعات الاسلحة في فترة الانتكاس الخطير هذه التي يمر بها العالم بسبب أزمة اقتصادية عالمية مستمرة ، هي اكثر الصناعات ازدهارا ، وانها تعمل بطاقتها الانتاجية كاملة .

٣- ولن تتوقف هذه الرغبة المؤكدة لدى الدول في التكديس المفرط للأسلحة الا عندما يصبح الزعماء السياسيون المكلفون بقيادة شعوبهم نحو التقدم ، واعين حقا بالخطر الحقيقي المحدق بالعالم ، فتبدو عدم حصانة الانسانية امرا بديهيا يتمثل في انه لا يمكن لاى بلد مهما كانت قدرته العسكرية وقوته النووية ان ينجو من الحريق الهائل ويجب ازالة هذا الخطر لانقاذ الجنس البشرى .

٤- وان السلم السائد حاليا ، الذى لا يقوم على شعور عميق بالأمن ، وهو ما يحتاج اليه العالم اشد الحاجة ، وانما على نظرية الردع التي تقوم اساسا على توازن القوى وهي في نهاية الأمر مؤقتة وغير ثابته ، اذ ستبقى ما دام يتراءى للدولتين العظميين شبح الحريق الهائل المدمر للعالم . فما ان يغيب ذلك عن نظرهما حتى ينهار هذا التوازن فجأة ، ويكون ذلك على حساب السلم .

../..

Digitized by UNOG Library

٥- وان الجدل العنيف الدائر حاليا بين الدولتين العظميين والمتعلق بالحد من الاسلحة النووية ، والقرار الاخير الذى اتخذته احداهما باستحداث نظام جديد يرمي الى تدمير القذائف في الفضاء . لمعبّران في هذا الصدد ، ومن المؤكد انه ليس من شأن هذا الجدل العنيف ان يبعث على الاطمئنان ، بل بالعكس فان المزايدة السياسية ، لاغراض الاستهلاك الداخلي او الخارجي التي تمارسها هاتان الدولتان العظميان رغبة منهما في تعزيز نظرية الردع الاستراتيجي بغية فرض ارداتهما لتدل على نواياهما غير المعلنة في عدم التوصل الى نزع سلاح عام وكامل تدعو اليه بحرارة الانسانية جمعاء .

٦- وان نزع السلاح اكثر من مجرد مدعاة لقلق عابر فهو ضرورة مطلقة لصيانة الجنس البشرى . وهو ضرورى بل أساسي باعتبار انه عامل حاسم بالنسبة للسلم الذى يعد بدوره عاملا من عوامل التقدم الاقتصادى والاجتماعي .

٧- وتلاحظ حكومة افريقيا الوسطى ان العالم الحالي يعيش في مفارقة مذهلة وغير مقبولة : ففي حين لا تزال الميزانيات العسكرية في ازدياد ، يشتد الفقر مع ما يصحب ذلك من جوع وأمراض وأمية في كل مكان وخاصة في البلدان النامية وفي الاحياء الفقيرة المحيطة بالمدن الصناعية الكبيرة . فنقص التغذية وسوء التغذية سائدان بشكل متوطن ويموت كل يوم ملايين الأطفال والبالغين من سوء التغذية . ولذا فان من المزعج مشاهدة التبذير غير المعقول في البلدان الغنية . وان تلك لحالة لا تتقبلها الاخلاق ولا العدل ، لانها تصدم الضمير الانساني حيث انها تمثل افظع اشكال انتهاك حق الانسان في الحياة ، وفي تلبية حاجاته الأساسية : الا وهي ان يسدّ حاجة الجوع .

٨- ومن الواضح ان نزع السلاح العام الكامل الذى يدعو اليه المجتمع الدولي بحرارة والذى تبذل الأمم المتحدة من اجله جهودا لا تعرف الكلل ، من شأنه ان يساهم على نحو فعّال في استتباب السلم . واذا ما تحقق ، فانه يطلق مبالغ كبيرة من المال من الميزانيات العسكرية ، يمكن استخدامها على نحو مفيد لخدمة التنمية . ومن الصواب اعتبار السلم عاملا حاسما بالنسبة للتنمية ونزع السلاح عاملا حاسما بالنسبة للسلم .

٩- وان جمهورية افريقيا الوسطى ، وهي بلد نام حدد من بين اقل البلدان نموا ، ترى وهي تواجه صعوبات جمة من جميع الاشكال لضمان تقدمها ان نزع السلاح ضرورة حيوية .

١٠- ولذلك ، فان حكومتها ستساند بحزم كل المبادرات التي تتخذها الأمم المتحدة لتحقيق ذلك ، كما ستشارك في جميع الجهود المبذولة لهذا الغرض مهما كان مصدرها .

Digitized by UNOG Library

جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية

[الأصل : بالروسية]
[٩ حزيران/يونيه ١٩٨٣]

١ - تشارك جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية الجمعية العامة كل المشاركة قلقها العميق ، الذي أعربت عنه في ذلك القرار ، ازاء التصعيد المستمر لسباق التسلّح ، خصوصا سباق التسلّح النووي ، وما له من آثار بالغة الضرر على السلم والأمن الدوليين ، واهدار الموارد البشرية والمادية في أغراض عسكرية .

٢ - ونتيجة للنشاط المكثّف للقوى الرجعية ذات النزعة العسكرية في البلدان الغربية ، خصوصا في الولايات المتحدة الامريكية ، أصبح الوضع الدولي بالغ الخطورة . فالولايات المتحدة الامريكية والدول المتحالفة معها اختارت مؤخرا اكتساب التفوق العسكري على البلدان الاشتراكية وشرعت في اضرام سباق التسلّح ، خصوصا سباق التسلّح النووي ، بمنعطف جديد محفوف بنتائج بالغة الخطورة .

٣ - ان سياسة تصعيد سباق التسلّح هذه ، التي تستهدف ضمان امتيازات عسكرية للغرب ، هي المسؤولة عن عدم احراز تقدم في حل مشاكل ملحة وحيوية مثل تجنب كارثة نووية وتحديد الأسلحة الاستراتيجية وتخفيضها ، والحد من الأسلحة النووية في أوروبا ، وحظر الأسلحة الكيميائية ، وحظر تجارب الأسلحة النووية ، وغيرها من المشاكل المتصلة بنزع السلاح وتعزيز السلم العالمي . ففي جميع المفاوضات التي تتصل على أي نحو بكبح سباق التسلّح ، نجد أن موقف الولايات المتحدة غير بنّاء وتعويقي .

٤ - وتعتقد جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ان تسارع سباق التسلّح وزيادة التوتر الدولي لا يرجعان الى أي افتقار الى المعلومات المتعلقة بالقدرات العسكرية ، وانما يرجع الى الافتقار الى الرغبة السياسية من جانب الولايات المتحدة وغيرها من بلدان حلف شمال الأطلسي لتحقيق خفض للأسلحة مبني على المساواة والأمن المتساوي ، كما يرجع الى سياسة تلك الدول التي تمليها النزعة العسكرية . وعلاوة على ذلك فان الذريعة المختلقة وهي عدم كفاية المعلومات العسكرية يستخدمها البادئون بسباق التسلّح استهدافا لمناورات فجّة ترمي الى تشويه الحقائق المعروفة والمسلّم بها عالميا ، وتشويه تصوير الوضع الحقيقي ، ثم في نهاية المطاف ،تعطيل مفاوضات نزع السلاح الحالية ،مما يناقض ، ضمن ما يناقضة ، الفقرة ١٠٥ من الوثيقة النهائية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح (القرار د إ - ١٠/٢) .

../..

Digitized by UNOG Library

٥ - ولهذه الأسباب تعتبر جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية انه من غير المستصوب اتخاذ أي تدابير خاصة ترمي الى توسيع حجم المعلومات العسكرية واشراك الأمم المتحدة في هذه العملية .

٦ - ولا يمكن أن يكون تبادل المعلومات العسكرية المناسبة مفيدا وضروريا في عملية نزع السلاح الا اذا كانت الاحتياجات المحددة لاتفاق ما من اتفاقات وتدابير نزع السلاح الفعلي هي التي تمليه ، ولم يكن مقترحا كشرط مسبق عام .

٧ - ان تعزيز الثقة بين الدول والحد من المجابهة العسكرية يمكن أن تسهله تدابير محددة وفعلية - - مثل البرنامج الواسع لوقف سباق التسلح وتخفيف التوتر وخلق وضع سياسي مؤات ، الذي عرض في الاعلان السياسي الصادر في براغ عن الدول الأطراف في حلف وارسو ، أو في أحدث مقترحات قدمها الاتحاد السوفياتي . كذلك فان تخفيف التوتر الدولي وخلق مناخ من الثقة يسهلهما كثير من الاجراءات التي يتخذها اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية من جانب واحد ، ومنها بصفة خاصة تعهد الاتحاد السوفياتي بألا يكون البادئ باستخدام الأسلحة النووية . فالمبادرات السلمية للاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الأخرى توضح الطريق الصحيح لازالة الخطر المخيم على البشرية .

٨ - وتعلن جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية استعدادها للتعاون مع جميع المناضلين حقا في سبيل تعزيز السلم والحفاظ على الانفراج الدولي وتوطيده .

Digitized by UNOG Library

جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية

[الأصل : بالروسية]
[٢١ حزيران/يونيه ١٩٨٣]

١ - امتنعت جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية عن التصويت على قرار الجمعية العامة ٩٩/٣٧ زاى " تدابير لتوفير المعلومات الموضوعية عن القدرات العسكرية " . ورغم أن القرار يتضمن عددا من الأحكام التي تستحق التأييد (القلق البالغ ازاء التصاعد المستمر لسباق التسلح ، وخاصة سباق التسلح النووى ، وازاء اثاره الضارة للغاية ، والعلاقة المتبادلة بين نزع السلاح وتخفيف حدة التوترات الدولية واحترام حق تقرير المصير والحق في الاستقلال الوطني والتسوية السلمية للمنازعات وتعزيز السلم والأمن الدوليين ، وغير ذلك من الأحكام) ، فان النتائج التي يستخلصها تستند الى افتراضات مشكوك فيها .

٢ - فالفرضية الاولى التي مفادها بأن الخطأ في تقدير القدرات العسكرية الذى قد يسببه ، من بين جملة أمور ، الافتقار الى معلومات موضوعية ، قد يحمل الدول على الاضطلاع ببرامج تسلح ، هي فرضية ، في رأينا ، لا تطابق الواقع . وما من شك في أن تصعيد سباق التسلح ، والمحاولات المستمرة لنشره في مجالات ومناطق جديدة وزيادة حدة التوترات الدولية أمور تنتج عن تلهف الدوائر الامبريالية ، وعلى رأسها الولايات المتحدة ، لتحقيق التفوق العسكرى على اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وعلى المجتمع الاشتراكي ككل . ويشهد على هذه الحقيقة عدد من البيانات التي أدلى بها في السنوات الأخيرة ممثلون للحكومة الامريكية من ذوى المناصب العليا .

٣ - كما أن التأكيد الذى ورد في القرار بأن المعلومات الموضوعية المتعلقة بالقدرات العسكرية يمكن أن تساهم في بناء الثقة فيما بين الدول وفي عقد اتفاقات محددة في مجال نزع السلاح ، لا يمكن أن يحظى بتأييد قاطع كذلك . ذلك أن أى تدفقات أو كميات للمعلومات المتعلقة بالقدرات العسكرية لن يؤدى الى خلق مناخ من الثقة فيما بين الدول والى احتواء سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح ، ما لم تظهر الدول الارادة السياسية اللازمة لعقد اتفاقات استنادا الى مبدأ المساواة والأمن المتكافئ . ودول المجتمع الاشتراكي تظهر باستمرار هذه الارادة السياسية ، الأمر الذى يتجلى في مبادراتها العديدة البناءة في ميدان السياسة الخارجية بشأن كبح سباق التسلح ، وتحقيق نزع السلاح وتعزيز الأمن الدولي ، ولا سيما المقترحات الواردة في الاعلان السياسي الصادر عن الدول الأطراف في معاهدة وارسو المؤرخ في ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٣ . وفضلا عن ذلك ، فان من المعروف جيدا ان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية قد اتخذ مرارا ، تعبيرا عن حسن النية ،

Digitized by UNOG Library

خطوات اساسية من جانب واحد ، للتخفيف من حدة المواجهة العسكرية ولتعزيز الأمن الدولي . وان تعهده من جانبه وحده ، بألا يكون البادئ باستعمال الأسلحة النووية ، هو تعهد ذو أهمية تاريخية . ويبقى الآن على الدول الغربية ان تتحرك .

٤- ان تبادل المعلومات العسكرية ضرورى ومفيد ، على أن يكون جزءا من عملية نزع السلاح ، وفي اطار الاتفاقات ذات الصلة . وقد جرى هذا التبادل ، ومازال يجرى ، مثلما يبين تنفيذ اتفاقات ومفاوضات نزع السلاح الحالية بشأن الموضوع .

٥- ولكن عزل مسألة تبادل المعلومات العسكرية عن العملية الحقيقية ، عملية كبح سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح ، وتحويل هذا التبادل الى هدف بذاته وشرط مسبق لأى تحركات محددة بشأن نزع السلاح ، لا يحقق ، في رأينا ، تقدما حقيقيا في هذا المجال . كما أن طرح المسألة ، بالشكل الذى ترد به في القرار ٣٧/٩٩ زاى ، لا يؤدى الا الى تحويل الانتباه عن مشاكل نزع السلاح العاجلة والصعبة فعلا والى الالهاء عن صياغة اتفاقات محددة لكبح سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح . ويؤكد هذا أيضا أن الدوائر المعادية للانفراج ونزع السلاح تستخدم الحجة القائلة بأن المعلومات المتعلقة بالقدرات العسكرية ليست " كافية " ، كذريعة كيما تواصل سباق التسلح بلا ضابط جريا وراء التفوق العسكرى ، وتلجأ الى التشويه الكامل للبيانات المثبتة بشأن التسلح والتي أدرجت في بعض الأحيان في وثائق دولية . ويصدق هذا مبدئيا على محاولات الولايات المتحدة لانكار وجود توازن عسكرى بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة ، وبين كتلة منظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة معاهدة وارسو . وتتنافى مثل هذه الأعمال مع الفقرة ١٠٥ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح التي تدين نشر الدول معلومات كاذبة ومتحيزة فيما يتعلق بنزع السلاح .

٦- وفي ضوء ما تقدم ، فاننا نجد أنه ليست هناك فائدة تذكر لفكرة اتخاذ تدابير خاصة في اطار الأمم المتحدة بشأن تبادل المعلومات ، بوصفها موضوعا منفصلا ، ليست له صلة بالعملية الحقيقية لنزع السلاح .

٧- ان ما تدعو اليه الحاجة هو اتخاذ خطوات ملموسة وعملية لكبح سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح . وستمضي جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية في أداء دور فعال في الجهود المشتركة التي تبذلها الدول لبلوغ هذه الأهداف .

Digitized by UNOG Library

زامبيـــــا

[الأصل : بالانكليزيـــــــة]
[٢٣ حزيران/يونيـــه ١٩٨٣]

ليس في الامكان الابلاغ عن أية آراء حسب القرار ٣٧/٩٩ زاى ، وذلك لمجـــرد أن زامبيا بلد غير ذى أهمية من الناحية العسكرية .

../..

Digitized by UNOG Library

السويد

[الأصل : بالانكليزية]
[١٠ أيار/مايو ١٩٨٣]

ترى حكومة السويد أن كثيرا من المعلومات القيّمة عن القدرات العسكرية متاح بالفعل في المواد المقدمة من الدول نتيجة للأعمال التي تنفذها الأمم المتحدة في سياق الدراسات السابقة أو الجارية عن المصروفات العسكرية . وستتاح معلومات أخرى في دراسة الأمم المتحدة المقبلة عن البحث والتطوير في المجال العسكري . وكما يظهر في رسائل حكومة السويد عن هاتين الدراستين ، تعلّق حكومة السويد أهمية كبيرة على نتائجهما حيث انهما توفّران الوسائل والتدابير التي تسهّل التقييم الموضوعي للقدرات العسكرية كما تسهّل توافر المعلومات الموضوعية عن هذه القدرات .

../..

Digitized by UNOG Library

فنلنـــــــــدا

[الأصل : بالانكليزيـــــــة]
[٤ آب/ اغسطـس ١٩٨٣]

١- تشارك حكومة فنلندا في الفكرة الواردة في ديباجة القرار ٣٧/٩٩ زاى والتـــي تفيد ان " الخطأ في تقـدير القدرات العسكرية لخصوم محتملين وفي فهم نواياهـــم الذى قد يسببه ، من بين جملة امور ، الافتقار الى معلومات موضوعية ، قد يحمل الدول على الاضطلاع ببرامج تسلح تؤدى الى زيادة سرعة سباق التسلح ، وخاصة سبـــاق التسلح النووى " . ونظرا لان الحصول على المعلومات الموضوعية عن القدرات العسكرية يمكن ، على اقوى الاحتمالات ، ان يساهم في الحد من سرعة سباق التسلح ، فـــان فنلندا تؤيد فكرة الحصول على هذه المعلومات .

٢- وينبغي ، تحقيقا لاغراض هذه الممارسة ان تجمع المعلومات على نحو يتميـــز بأكبر درجة ممكنة من الموضوعية والشمول والتوازن . ويجب ، لهذا السبب ، الحصـــول على المعلومات وتقييمها على اساس دائم. وينبغي لادارة شؤون نزع السلاح ولمعهـــد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ، المنشأين حديثا ، ان يقوما بدور رئيسي في هـــذا الصدد .

Digitized by UNOG Library

كنـــــدا

[الأصل : بالانكليزيـــــة]
[٢٥ آب/اغسطـــس ١٩٨٣]

١- صوتت الحكومة الكندية لصالح قرار الجمعية العامة ٣٧/٩٩ زاى الذى طلب الى جميع الدول وخاصة الدول الحائزة للاسلحة النووية وغيرها من الدول ذات الأهميـــة العسكرية ان تنظر في اتخاذ تدابير اضافية لتيسير توفير معلومات موضوعية عن القـدرات العسكرية بالاضافة الى تقييمات موضوعية لهذه القدرات. وقد ايدّت كندا باستمـــرار اى تدبير قد يفيد في زيادة الثقة بين الدول. وترى كندا ان المعلومات الموضوعيـــة عن القدرات العسكرية بالاضافة الى التقييمات الموضوعية لهذه القدرات ستساهم في تبديد عدم الثقة وفي تعزيز الثقة.

٢- ويصعب وصف فكرة زيادة المعلومات في المجال العسكرى بانها فكرة جديدة ، ومع ذلك فلم تسفر عمليات الاستحثاث والتوصيات في الماضي عن شيء يذكر. وعلى سبيل المثال فقد جاء في دراسة الأمم المتحدة عن الصلة بين نزع السلاح والتنمية (٣) ما يلي: " ان الخفض المستمر لسربة المجهودات العسكرية واثارها الاقتصادية والاجتماعية والقضـــاء التدريجي على سباق التسلح هما أمران ضروريان لكسر الحلقة المفرغة التي يتجه فيهـــا سباق التسلح والسرية المفرطة وغير المنطقية الى تعزيز بعضها البعض" . وتنتهي نفس الفقرة ، في التوصية الثالثة من الدراسة الى النتيجة التالية : " لذلك يوصي الفريـــق سعيا وراء سدّ الثغرات الرئيسية المذكورة اعلاه في البيانات الحالية بأن تقوم الحكومات بمزيد من الشمولية والمنهجية ، بتجميع ونشر البيانات عن استخدام الموارد البشريـــة والمادية والمنقولات العسكرية . . ." .

٣- وكان الرد الكندى (A/S-12/13) في جزء منه كما يلي :

" ان الحكومة الكندية تؤيد باخلاص روح ونص التوصية رقم ٣ ويمكنها الاشارة الى اجراء عملي من جانبها كدليل على هذا التأييد . ففي كل عام تنشر معلومات تفصيلية تتعلق بالنفقات العسكرية الكندية . وسيكون من الصعب بالنسبة لأى بلد ان تستخدم الدرجة المنخفضة من السرية القائمة في مجال ميزانية الدفاع الكندية كذريعة لتعزيز تسلحها " .

٤- وبعد وصف الجهود التي بذلتها كندا في التعاون مع جهود الأمم المتحـــدة لتجميع البيانات المتعلقة بالميزانية واستطردت كندا تقول في ردها :

" ومع ذلك فان الحكومة الكندية قد شعرت بخيبة الأمل ، وان كانت لم تصـــب بالدهشة ، لأن بلدا واحدا من بلدان حلف وارسو لم يبذل ، فيما يبـــدو ، أى

Digitized by UNOG Library

جهد لتسليط مزيد من الضوء على حساباته العسكرية من اجل دراستها دوليا . وفي ضوء النداءات السابقة من الاتحاد السوفياتي لخفض الميزانيات العسكرية فانه من الصعب النظر الى هذه النداءات الا كمجرد ايماءات جوفاء بغرض الدعاية . وتبدو هذه النداءات اكثر زيفا عند الحكم عليها في ضوء تقديرات النفقات العسكرية السوفياتية بواسطة المؤسسات المعترف بحيادها وموضوعيتها مثل معهد ستكهولم الدولي لدراسة شؤون السلم ، وهي التقديرات التي تبين زيادة مطردة في النفقات العسكرية خلال السبعينات ، في حين ان بعض الميزانيات الدفاعية الكبيرة لدول غربية قد انخفضت فعلا . ويقدر ان مجموع المصروفات العسكرية لدول حلف وارسو قد زاد من ١٩٧١ الى ١٩٨٠ بنسبة ١٦ر٣ في المائة ، بينما زاد مجموع المصروفات العسكرية للدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي خلال فترة زمنية مساوية بنسبة ٣ر٦ في المائة " .

٥- ومن الواضح انه لا يمكن القول بأن المستويات النسبية للنفقات العسكرية تعادل بصفة مباشرة المستويات النسبية المقابلة للقدرات العسكرية . ولذلك فان المعلومات الموضوعية عن القدرات العسكرية قد ترسم صورة للقوى العسكرية النسبية للدول اكثر وضوحا من تلك التي قد تقدمها المعلومات المتعلقة بالميزانيات العسكرية . ولكن نظرا لنقص التعاون من جانب دول حلف وارسو في الابلاغ عن الميزانيات العسكرية ، فما هي احتمالات الرد الايجابي على الاقتراح الحالي ؟

٦- ان كندا تقف على استعداد لتقديم معلومات تفصيلية عن قدراتها العسكرية ، وقد نشرت هذه المعلومات بالفعل بواسطة وزارة الدفاع القومي . ولكن ما لم يتم تحقيق تعاون بلدان حلف وارسو ، فانه يبدو ان انفاق موارد الأمم المتحدة القيمة على هذه المهمة امر محدود الفائدة .

Digitized by UNOG Library

كولومبيـــــــــا

[الأصل : بالاسبانيـــــــة]
[٢٤ حزيران /يونيه ١٩٨٣]

١- عند تحليل الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية العاشرة (القـــرار د إ - ١٠/٢) ، ولا سيما الفقرتين ٣٩ و ١٠٣ ، المشار اليهما في القرار ٣٧/٩٩ يا٩ المعنون " البحث والتطوير العسكريان " وكذلك الفقرة ١٠٥ ، المقتبسة في القـــــرار ٣٧/٩٩ زاى المعنون " تدابير لتوفير المعلومات الموضوعية عن القدرات العسكرية "ينبغي التشديد على ما يلي :

(أ) يدرك بلدنا أهمية التدابير النوعية والكمية الرامية الى بـلوغ نزع الســلاح ووقف سباق التسلح ؛

(ب) لا تمتلك الدولة الكولومبية اى اسلحة للدمار الشامل وهي لا تشترك فـــي استحداث اى وسيلة جديدة من وسائل الحرب .

٢- ولم ترد نتائج بحوث نزع السلاح التي كان من المفروض ان يشجعها مركز نـــزع السلاح التابع للأمم المتحدة ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة .

../..

Digitized by UNOG Library

النرويج

[الأصل : بالانكليزية]
[٢٢ حزيران / يونيه ١٩٨٣]

١- تعلق الحكومة النرويجية بصورة تقليدية أهمية كبيرة على الحاجة الى توفير معلومات موضوعية عن القدرات العسكرية . ويتسم هذا الموضوع بالأهمية سواء كوسيلة لتعزيز جهود نزع السلاح تشكل قاعدة لا غنى عنها للتحقيق الوافي بالغرض او كوسيلة لتعزيز بناء الثقة من خلال ازالة سوء الفهم والريبة . ومن هنا فان الحاجة الى بيانات محسنة في هذا الصدد تتصل اتصالا مباشرا بالتماس الأمن الذى تنشده جميع الدول . ورغم ان وجود البيانات ذات الصلة لن يغير في حد ذاته من الخلافات القائمة ما بين الدول في الميدان السياسي تغييرا جذريا ، فان اتاحة المعلومات ذات الصلة بسهولة أكثر قد يساعد في تخفيف التوترات التي قد تنشأ .

٢- وترى حكومة النرويج ان على الامم المتحدة ان تضطلع بدور هام في الجهود الهادفة الى تحسين قاعدة البيانات فيما يتعلق بالقدرات العسكرية . وقد أيدت النرويج بقوة خلال عدد من السنين الجهود المبذولة في اطار الأمم المتحدة في هذا الميدان . ومما له أهمية خاصة في هذا الصدد استحداث نظام دولي للابلاغ الموحد عن النفقات العسكرية .

٣- ويبدو من التجربة المتجمعة حتى الآن في استخدام اداة الابلاغ هذه انها تشير الى أنه يجب ، مع العمل على ايجاد طرق جديدة لزيادة اشراك الامم المتحدة في جمع ونشر البيانات ذات الأهمية العسكرية ، ان تبذل أيضا جهود لتوسيع نطاق استخدام الادوات والاجراءات القائمة فعلا .

٤- الا انه في محاذاة هذه الجهود يمكن توجيه الاهتمام على نحو نافع للطرق المؤدية الى زيادة تعزيز دور الامم المتحدة في هذا الميدان ، بما في ذلك الطرق التي قد تستقي بها الأمم المتحدة بيانات خاصة بها كما تقترح الدراسة المعنية بالآثار المترتبة على انشاء وكالة دولية للرصد بالتوابع الاصطناعية (A/AC.206/14) .

٥- ويبدو ان انشاء ادارة مستقلة لشؤون نزع السلاح في نطاق الامم المتحدة سيسهل كثيرا مواصلة الجهود في هذا الصدد ، وذلك من ناحية جمع البيانات وتحليلها على السواء . وفيما يتعلق بالدور المقبل للأمم المتحدة في هذا الميدان ، يمكن ايضا لمعهد الأمم المتحدة للبحوث المتعلقة بنزع السلاح ان يقوم بدور جم الفائدة .

../..

Digitized by UNOG Library

٦- ومن أجل ترويج هذه الاهداف العامة يبدو من المهم توفير الموارد الضرورية في نطاق ميزانية الامم المتحدة لكفالة الاستكشاف التام للامكانيات التي تتيحها الأمم المتحدة بتقديم معلومات هامة وموضوعية في الميدان العسكرى .

Digitized by UNOG Library

النمسا

[الأصل : بالانكليزية]
[٢٦ نيسان/ابريل ١٩٨٣]

١- ترى النمسا أن عدم تقديم معلومات كافية عن القوة العسكرية للدول سبب رئيسي من أسباب وجود عدم الثقة والخوف والتوتر في العلاقات الدولية في الوقت الحاضر ، وعامل هام في استمرار تعزيز التسلح وركود الجهود المبذولة لنزع السلاح .

٢- وتتوقف التدابير التي تتخذها دولة ما لتأمين نفسها ضد الغزو العسكري الأجنبي كما تتوقف الموارد المكرسة لهذا الغرض ، الى حد كبير ،على تقييم القدرة العسكرية للدول الأخرى وتقدير مقاصدها . ونظرا لمناخ عدم الثقة ونقص المعلومات التي يعوّل عليها ، تميل الحكومات الى المبالغة في تقدير القوة العسكرية للخصوم المحتملين والى الاضطلاع ببرامج في مجال التسلح على أساس تقديرات "أسوأ حالة" . واذا بنى الطرف الآخر سلوكه على أساس نفس الأعراض من نقص المعلومات وعدم الأمن وانتشار الخوف ، يبدأ الدوران في حلقة مفرغة من التوترات المتصاعدة والتوسع في تعزيز الأسلحة .

٣- وقد أدى سوء الفهم والخطأ في تفسير النوايا والقدرات العسكرية ، على مدار التاريخ الى اطلاق التنافس فيما بين الخصوم الفعليين والمحتملين في مجال تعزيز القوة المسلحة لكل منهم . والحالة ، في وقتنا الحاضر ، ليست استثناء من ذلك الوضع . وفي أغلب الأحيان ، يتم تبرير برامج التسلح ، في مجال العلاقة بين نظامي التحالف العسكري الرئيسيين ، وفي مختلف المجالات الاقليمية ، بناء على تقديرات ذاتية للقوة العسكرية للخصم . والنمسا مقتنعة بأن التناقضات القائمة بين تقديرات القوى العسكرية للدول ترجع في الغالب الى سوء فهم للأوضاع الفعلية بسبب نقص البيانات الجديرة بالتعويل عليها والخوف الناشئ من عدم التأكد من مقاصد وقدرات الخصم .

٤- وهناك اعتراف عالمي اليوم بأن الاتفاقات الهامة من الناحية العسكرية بشأن الحد من الأسلحة والقوات المسلحة أو تخفيضها تتطلب ادراك الحالة الفعلية للأسلحة والقوات المعنية على أنه لا يزال من المسائل المختلف عليها ما اذا كان تبادل البيانات العسكرية ينبغي أن يتم في اطار مفاوضات نزع السلاح وحدها أو ما اذا كان توافر المعلومات المعول عليها يشكل شرطا مسبقا للشروع في مفاوضات لها أهميتها . وترى النمسا أنه يجب حل هذه المسألة على نحو واقعي في كل حالة بمفردها وفقا للمتطلبات الخاصة لتدابير الحد من الأسلحة

Digitized by UNOG Library

التي تجرى مناقشتها . بيد أن تجربة الجهود التى سبق بذلها للحد من الأسلحة تشير بوضوح الي أن نقص المعلومات المعول عليها يشكل عقبة خطيرة في طريق نزع السلاح . ولا يمكن نجاح مفاوضات نزع السلاح الا في وجود حد أدنى من الثقة والاطمئنان المتبادل . والثقة والاطمئنان يدورهما ، يتوقفان على قيام تفهم أفضل لمواقف ومصالح كل طرف ، بما في ذلك المصالح الأمنية . وقد بذلت أهم الجهود في سبيل الحد من الأسلحة في العقود الماضية - وهى محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية - في مجال تستطيع فيه الوسائل الوطنية (أى التوابع الاصطناعية) أن توفر معلومات دقيقة جدا ويمكن الاطمئنان اليها الى حد كبير وتتردد الدول ، حيث لا تتوافر هذه الشروط ، في الدخول في محادثات لنزع السلاح . وعندما تقوم الدول بهذا ، رغم ذلك ، فانه تجرى محادثات طويلة دون نتيجة ملموسة .

٥- كذلك يتطلب التحقق على نحو كاف من اتفاقات نزع السلاح ، معلومات جديرة بالثقة عن القوات المسلحة . ومن الطبيعي أن يواجه وضع اجراءات تعاونية للتحقق صاعب سياسية هائلة عندما يسود مناخ عدم الثقة والسرية بالنسبة للمسائل العسكرية . ويمكن أن ينشأ عن تقاسم البيانات العسكرية ، على أساس منتظم ، ووضع معايير لتعريفها ومقارنتها تيسير كبير في الانفاق على رصد مدى الالتزام بمعاهدات نزع السلاح .

٦- ان أمن أى شعب في عصر الأسلحة النووية مرتبط بأمن غيره من الشعوب . وادراكا لهذه الحقيقية أعلنت الجمعية العامة ، في الفقرة ٢٨ من الوثيقة الختامية لدورتها الاستثنائية الاولى المكرسة لنزع السلاح (القرار د إ - ١٠/٢) أنه يجب على كافة الدول أن تساهم في الجهود المبذولة في ميدان نزع السلاح ، وان من حقها المشاركة في مفاوضات نزع السلاح . وسيبقى هذا الاعلان دون انجاز ، بصرف النظر عن مدى حسن استجابته لشمولية التهديد النووى ، مادام نقص تدفق المعلومات ذات الصلة يتسبب في اعاقة قدرة الدول على تكوين حكمها المستقل بشأن مسائل نزع السلاح . ولا توجد في يومنا هذا ، سوى قوى عسكرية قليلة تملك الوسائل المستقلة لجمع الحقائق الاساسية التي تقيّم بها توزيع القوة العسكرية . والدول الصغيرة الخارجة عن شبكات المعلومات التي يمتلكها نظاما التحالف العسكرى الرئيسيان يتعذر عليها ، بصفة خاصة ، متابعة التطورات في مجال الامن العسكرى ، واتخاذ مواقف بشأنها . ولو أردنا اعطاء مغزى لمسؤولية كافة الدول في المساهمة في جهود نزع السلاح ، كما هي معلنة في الوثيقة الختامية ، فانه يجب الاعتراف بأن حاجة كافة الدول للتوصل الى المزيد من المعلومات الموضوعية نتيجة طبيعية لازمة لذلك .

٧- لقد تزايد في السنوات الأخيرة وضوح الدور الحاسم للرأى العام في تشجيع نزع السلاح . وقد شرعت الجمعية العامة ، في دورتها الاستثنائية الثانية ، المكرسة لنزع السلاح ، في بذل جهود متضافرة لحفز الرأى العام الى تفهم ودعم نزع السلاح ، وذلك عند بدئها الحملة العالمية لنزع السلاح في حزيران/يونيه ١٩٨٢ . وقد تم الاعتراف بحق بأن

Digitized by UNOG Library

الاعلام يشكل احد الأغراض الرئيسية للحملة . ولا يستطيع الجمهور أن يمارس تأثيرا ايجابيا بشأن بلوغ أهداف نزع السلاح الا عن طريق المناقشة والجدال بحرية استنادا الى المعلومات المتوازنة الموضوعية . وسوف يتناسب نجاح الحملة العالمية لنزع السلاح ونجاح الجهود الأخرى المبذولة لتشجيع التأييد العام لنزع السلاح تناسبا مباشرا مع كمية ونوعية المعلومات المتاحة عن القضايا المتعلقة بالأمن وبمختلف نواحي نزع السلاح .

٨- ولكل هذه الأسباب تؤمن النسا بأنه يلزم بذل الجهود لتحسين تدفق المعلومات العسكرية وتعزيز امكانية الثقة فيها . وفي حين ينبغي ألا ينظر الى هذه الجهود ، في أي ظرف من الظروف ،كبديل لاتفاقات نزع السلاح ، فانها يمكن أن تسهل الى حد كبير عملية مفاوضات نزع السلاح . ومن المأمول أن يؤدى تزايد الوعي بما يخلفه وجود معلومات موضوعية بشأن المسائل المتصلة بالأمن من أثر هائل موات على قيام قدر أكبر من الثقة المتبادلة وعلى الانفراج ونزع السلاح ، الى حفز الحكومات على التغلب على ماتستشعره من ريبة تجاه بعضها بعضا وعلى انتهاج سياسات في المجال العسكرى تكون أكثر صراحة وأكثر قابلية للتنبؤ بها. وينبغي وضع تدابير لتعزيز المعلومات كما وكيفا على المستويات الوطنية والاقليمية والعالمية . ونظرا لأن المعلومات بمختلف أغراضها (سياسة الأمن ، مفاوضات نزع السلاح ، التحقق ، الاعلام ... وما الى ذلك) تتطلب أنواعا مختلفة من البيانات ، فانه يلزم اتخاذ مجموعة واسعة التنوع من التدابير . ويقتضي الأمر الاستفادة الكاملة من الامكانات الكبيرة للتقنيات الحديثة لجمع البيانات ونشرها وتقييمها . وبالاضافة الى أعمال المتابعة للمبادرات القائمة بالفعل في هذا المجال ، فانه ينبغي تشجيع الافكار والمقترحات الجديدة واستقصاؤها ، وتنفيذها حيثما أمكن ذلك . وينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع بدور قيادى فى هذا الصدد .

٩- وقد تحققت في السياق الأوسع نطاقا لتدابير بناء الثقة بعض المنجزات البالغة الأهمية في مجال المعلومات المتعلقة بالمسائل العسكرية . فقد كانت الجهود المبذولة لجعل الأنشطة العسكرية أكثر صراحة وأكثر قابلية للتنبؤ بها من صميم عملية بناء الثقة منذ ظهور هذا المفهوم في الخمسينيات . و"الدراسة الشاملة المتعلقة بتدابير بناء الثقة (١)" التى اجرتها الأمم المتحدة لا تقتصر على التسليم بهذا الواقع ، بل أنها تشتمل كذلك على قائمة بالتدابير المحددة التى يمكن اتخاذها بشكل يعود بالنفع ومن المأمول أن تفضي الدراسة الى تكثيف المساعي المبذولة لتعزيز بناء الثقة في المناطق التي تجرى فيها هذه العملية بالفعل ، وفي الاجزاء الأخرى من العالم . ومن شأن استمرار النقاش المتعمق في هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة وفي الجمعية العامة بشأن قضية بناء الثقة أن يسهم كذلك في تحقيق هذا الهدف .

١٠- والاخذ بنظام دولى للابلاغ الموحد عن النفقات العسكرية يشكل نهجا هاما آخر تجاه الهدف المتمثل فى الحصول على معلومات يمكن الثقة فيها بشأن المسائل العسكرية ،

Digitized by UNOG Library

واذا أمكن زيادة تطوير هذا النظام وتنفيذه على نطاق واسع ، فانه قد يؤدى الى زيادة كبيرة في البيانات المتاحة عن الموارد التى تكرسها الدول للأغراض العسكرية ، ومن ثم قد يؤدى الى القضاء على مصدر رئيسي من مصادر سوء الفهم والريبة . والعمل الجارى بشأن وضع أساليب جعل البيانات المبلغ عنها قابلة للمقارنة سيؤدى بلاشك الى زيادة في فعالية النظام . الا أن أخطر عقبة فى طريق الفائدة المنشودة منه كانت حتى الآن هى ضآلة عدد الدول المشتركة فيه نسبيا . والقرار الذى اتخذته الحكومات من مختلف المناطق الجغرافية ، والتى تأخذ بنظم مختلفة لوضع الميزانيات ، بتقديم تقارير الى الأمين العام سنويا عن نفقاتها العسكرية باستخدام وسيلة الابلاغ لن يتطلب سوى نفقات طفيفة ، لكنه سيحقق نتائج هامة تعود بالنفع على عملية بناء الثقة والانفراج ونزع السلاح .

١١- كما أن الاقتراح الداعي الى انشاء وكالة دولية للرصد بواسطة التوابع الاصطناعية ينطوى على امكانيات كبيرة بوصفة احد التدابير التي تكفل توفير معلومات موضوعيه عن المسائل المتصلة بالأمن فالى جانب المهام التي تناط بمثل هذه الوكالة في التحقق من مدى الامتثال لاتفاقات الحد من الاسلحة ونزع السلاح ، فانه يمكنها رصد الأنشطة العسكرية للدول في مناطق التوتر ، وبذلك تسهم في تسوية الأزمات الدولية . كما يمكن ان توكل اليها مهام أخرى تستهدف بناء الثقة عن طريق نشر معلومات موضوعية يمكن الثقة فيها . وتأمل النسا أن تتابع الجمعية العامة بنشاط نظرها في هذا الاقتراح .

١٢- وقد كان نشر المعلومات على الحكومات وعلى عامة الجمهور يمثل منذ وقت طويل احدى المهام الرئيسية المنوطة بالأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح . ويجرى جانب من عملية نشر المعلومات هذه في اطار الدراسات المضطلع بها في مجال نزع السلاح تحت رعاية الأمم المتحدة . وقد أثبتت هذه الدراسات أنها أداة مجدية في توضيح الجوانب المحددة لسباق التسلح ولنزع السلاح ، وفي تعزيز تأييد الجمهور لتدابير نزع السلاح ، وفي تمهيد الطريق أمام المفاوضات تحقيقا لهذه الغاية . وأظهرت التجربة أن قيمة الدراسات تتوقف الى حد كبير على مدى توفر المعلومات ذات الصلة وتتوقف ، على الأخص ، على مدى تعاون الدول الأعضاء في تقديم مثل هذه البيانات والرغم من ان سجل ماتم تحقيقه حتى الان لم يكن غير مرض ، فانه مما لا يدع مجالا للشك أن حجية الدراسات وأثرها على الجمهور ومدى جدواها بالنسبة لمفاوضات نزع السلاح يمكن أن تتعزز الى حد كبير اذا أبدت جميع الحكومات استعدادها لتقديم معلومات تفصيلية عن الموضوعات المعنية .

١٣- وبالاضافة الى الدراسات ، تقوم الأمانة العامة للأمم المتحدة بتنفيذ مجموعة متنوعة من البرامج لنشر المعلومات عن نزع السلاح . ويتركز شطر كبير من هذا العمل ، مثل " حولية الأمم المتحدة لنزع السلاح " ، على الأنشطة ذات الصلة التي تضطلع بها المنظمة ذاتها . فالوقائع والبيانات المتعلقة بجوانب سباق التسلح تستمد في المعتاد بقدر مايقدم منها من شتى المصادر الحكومية أو غير الحكومية والنسا تؤيد هذه الأنشطة وتؤمن بأنه ينبغي زيادة تطويرها وتعزيزها . لكنها ترى أيضا بأنه ينبغي للأمم المتحدة

Digitized by UNOG Library

ذاتها أن تصبح ـ كما هي الحال عليه في الميادين الأخرى الكثيرة ـ مصدرا للبيانات الموضوعية المتعلقة بالقضايا المتصلة بالأمن . ويمكن للمنظمة ، بوصفها مركزا لتنسيق تقاسم وتبادل المعلومات العسكرية ، أن تؤدى خدمة جليلة القيمة للحكومات وللجمهور ولعملية التفاوض بشأن نزع السلاح . ولذلك تؤمن النمسا بأنه ينبغي اتخاذ مزيد من التدابير في اطار الأمم المتحدة من أجل اضفاء الطابع المؤسسي على عملية الحصول على البيانات المتعلقة بالمسائل العسكرية وتجميعها ونشرها بصورة منهجية . وقد سبق الاعتراف باستصواب هذه التدابير في سياق تقرير اللجنة المخصصة لاستعراض دور الأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح ، الصادر في عام ١٩٧٦ (٢) . كما اشترك معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في أعمال تتصل بهذا الموضوع . وبالاضافة الى النفقات العسكرية ، حيث سبق اتخاذ خطوات تمهيدية في هذا الشأن ، فان مثل هذا النظام للمعلومات يمكن أن يشتمل ، في جملة أمور، على تجميع البيانات المتعلقة بالقوات المسلحة والتسلح ، والانتاج العسكرى ، والبحث والاستحداث العسكريين ، ونقل الأسلحة ، والمعونة العسكرية الأجنبية . ونظام المعلومات هذا يمكن أن يكمله ، في مرحلة مناسبة ، وضع آليات لمقارنة وتقييم البيانات بغية تسهيل تقييم حجم القوة العسكرية تقييما موضوعيا . وسيستلزم تنفيذ هذا الاقتراح الاتفاق على معايير البيانات التي سيتم الحصول عليها وعلى تعاريفها ، كما سيتطلب وضع اجراءات تكون مقبولة عموما للحصول على البيانات وتقييمها ونشرها . ولا يمكن تحقيق هذه الشروط سوى شيئا فشيئا وبجهد كبير بيد أن النمسا ترى ، ان الفوائد التي تعود على مواصلة الجهود لنزع السلاح من وراء توفير المعلومات العسكرية الموضوعية تبرر بذل مساع تتسم بالتصميم من أجل الانشاء التدريجي لنظام المعلومات هذا في الأمم المتحدة .

Digitized by UNOG Library

اليابـــان

[الأصل : بالانكليزيـــة]
[١٩ آب/أغسطس ١٩٨٣]

١- نظرا للوضع الدولي الراهن ، نرى أن الجهود الدولية الرامية الى تحاشي قيام تصعيد في سباق التسلح لا يقف عند حد والى تشجيع نزع السلاح ينبغي تعزيزها على نحو اكبر .

٢- وتجدر الاشارة الى ان الشعور بعدم الأمن هو أحد العوامل التي تقف وراء سباق التسلح ، بسبب عدم كفاية المعلومات المتاحة فيما يتصل بالقوة العسكرية للدول . وقد اشير الى ذلك في قرار الجمعية العامة ٣٧/٩٩ زاى .

٣- وبغية وضع حد لهذه الحالة الخطيرة والنجاح في ابرام اتفاقات فعالة بشأن الحد من الاسلحة ونزعها ، نرى ان هناك حاجة ماسة الى انفتاح اكبر في الحقل العسكرى والى تقييم اكثر موضوعية للبيانات والمعلومات ، وذلك كجزء من تدابير بناء الثقة .

٤- وفي هذا الصدد نود ان نوجه الانتباه الى الخطاب الذى ألقاه سفير اليابان في اجتماع اللجنة الأولى للجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين . فقد ذكر السفير في ذلك الخطاب بوضوح ان تفهم واستيعاب قضايا نزع السلاح على النحو الصحيح يمكن أن يلعبا دورا ايجابيا في تعزيز نزع السلاح . فيجب نشر معلومات موضوعية ومجموعة متنوعة من الآراء فضلا عن المعارف والبيانات فيما يتعلق بقضايا نزع السلاح ، بما في ذلك المسائل العسكرية ، بحرية وعلى نطاق واسع ، وجعلها ميسورة دون قيد للناس في جميع البلدان بصرف النظر عن نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

٥- وفيما يتعلق بالغرض المذكور في الفقرة ١ من القرار ٣٧/٩٩ زاى ، تجدر ملاحظة النقطتين التاليتين :

(أ) أولا وقبل كل شيء ، ينبغي الاشارة الى أن فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة قد أتم في عام ١٩٨١ وضع دراسة شاملة بشأن تدابير بناء الثقة ، وان من المتوقع الآن أن تبذل جهود محددة لمتابعة هذه الدراسة من خلال اجراء مناقشات في اطار هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة . لذا ينبغي ايلاء اعتبار كاف للعلاقة بين الاقتراح الجديد الوارد في القرار المذكور وعملية متابعة دراسة الأمم المتحدة (١).

Digitized by UNOG Library

(ب) ثانيا ، من الضرورى وضع بعض المعايير والتعاريف بشأن البيانات العسكرية التي ستجمع وتقيم ، وذلك ليصبح الاقتراح الجديد مجديا وعمليا . يضاف الى ذلك ان من المفضل استحداث صيغة معينة لتقييم البيانات العسكرية المتجمعة على نحو موضوعي . وفي هذا الصدد ، فان وسيلة الابلاغ الموحد عن النفقات العسكرية التي استحدثها فريق الخبراء الذى عينه الأمين العام للأمم المتحدة تعتبر مثالا جيدا .

٦- ورغم ان ايجاد صيغة جديدة مقبولة لجميع الدول كأساس عملي للتقييم الموضوعي ليس بالمهمة السهلة ، فمن المستصوب أن يواصل المجتمع الدولي جهوده للبحث عن مثل هذه الاداة عن طريق الاستفادة من الخبرة المكتسبة من وسيلة الابلاغ المذكورة .

الحواشي

(١) منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.82.IX.3.

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ٣٦ (A/31/36) .

(٣) منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.82.IX.1.

Digitized by UNOG Library